

محاضرة سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح

رئيس وزراء دولة الكويت

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة

الدورة الرابعة والثلاثون

روما 17 – 24 نوفمبر 2007

السيد المدير العام

أصحاب المعالي

السيدات والسادة

إنه لمن دواعي سروري أن أكون معكم اليوم لإلقاء محاضرة في هذه الدورة لمنظمة الأغذية والزراعة تكريماً لذكرى السيد / فرانك ماكدوغال . وأود أن أشكر الدكتور جاك ضيوف ، المدير العام للمنظمة على دعوته الكريمة للمشاركة في هذه الدورة وإلقاء المحاضرة المذكورة .

لقد سبقني أشخاص متميزون عديدون في إلقاء محاضرات في الدورات السابقة تكريماً لذكرى السيد / ماكدوغال . ولا يسعني في بداية هذه الدورة إلا أن أسجل تقديرنا وإحترامنا للمساعي والجهود التي بذلها السيد ماكدوغال وأدت إلى تأسيس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة .

السيد المدير العام

أصحاب المعالي

السيدات والسادة

أود أن أنتهز فرصة لقائنا هذا لأتطرق إلى بعض القضايا التي تتعلق بالجهود المبذولة للقضاء على الفقر والجوع والإمكانات المتاحة لتحقيق هذه الأهداف .

وبداية لا بد من الإشارة إلى أن قضية القضاء على الفقر والجوع إسترعت إهتمام المجتمع الدولي منذ عقود مضت ، فمؤتمر الأغذية العالمي في عام 1974 ركز على "أن يكون لكل رجل وامرأة وطفل حق ثابت في التحرر من الجوع وسوء التغذية حتى يمكنهم تنمية قدراتهم البدنية والعقلية " وعندما لم يتحقق هدف المؤتمر في استئصال الجوع وعدم توفر الأمن الغذائي وسوء التغذية خلال عشر سنوات كما دعا إليه المؤتمر ، فقد

انعقد مؤتمر القمة العالمي للأغذية في مقر منظمة الأغذية والزراعة في عام 1996 . وقد اعتبر هذا المؤتمر حدثاً تاريخياً تم خلاله تجديد الإلتزام من قبل أعلى المستويات السياسية في العالم بالقضاء على الجوع وسوء التغذية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام لجميع الناس .

وفي ذات السياق جاء إعلان الألفية للأمم المتحدة عام 2000 بتحديد ما أصبح يعرف بالأهداف الإنمائية للألفية ، وكما تعلمون فهي عبارة عن مجموعة من ثمانية أهداف يأتي في مقدمتها القضاء على الفقر المدقع والجوع بتخفيض نسبة السكان الذين يعانون منهما إلى النصف بحلول عام 2015 . وكأهداف متفق عليها ، فهي ليست صعبة المنال طالما أن جميع الشركاء التزموا بالتعاون فيما بينهم بحيث يقوم كل منهم بممارسة دوره . فالدول الفقيرة التزمت من جانبها بتوفير البيئة الملائمة وتهيئة الظروف المناسبة لإفساح المجال لتحقيق الأهداف المرجوة ، والتزمت بإجراء الإصلاحات اللازمة وتطبيق السياسات المناسبة لذلك ، وتعهدت بإدارة شئونها بالحكم الرشيد والشفافية ومحاربة الفساد وتنفيذ إستراتيجيات لمحاربة الفقر ، وتوجيه مزيد من الموارد للإنفاق على قطاعات إجتماعية كالصحة والتعليم . وفي المقابل تعهدت الدول المتقدمة بدعم جهود الدول الفقيرة ، وبصورة خاصة من خلال تقديم المساعدات المالية وتخفيض عبء الديونية وإرساء أسس تجارة دولية عادلة ومنصفة .

وفي ضوء ما أوردت سالفاً من توجهات ومتطلبات نحو مستقبل أفضل للفقراء والجياع في العالم فإنه لا بد من أن نسأل أنفسنا أين نقف اليوم مما تعهدنا القيام به والتزمنا بتنفيذه ؟ ويتبع ذلك السؤال بطبيعة الحال ماذا نحن فاعلون في ظل ما تحقق من إنجازات حتى الآن ، وما هو المطلوب لإستكمال المسيرة وتحقيق الأهداف المنشودة ؟

تشير التقارير الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة أنه بالرغم من التقدم الذي شهدته بعض الأقاليم والبلدان نحو تحقيق تخفيض عدد الفقراء والجياع ، إلا أن مجمل ما تحقق لم يرق إلى الآمال والطموحات التي عقدنا العزم على تحقيقها وتجسيدها على أرض الواقع . فوجود ما يقرب من 850 مليون من الفقراء والجياع في هذا الوقت ونحن في منتصف الطريق إلى عام 2015 منذ إعلان الألفية للتنمية في

عام 2000 يبعث على القلق من البطء في إستكمال المسيرة لتحقيق إنجاز تاريخي يعبر عن رؤية مشتركة لمجتمعنا الدولي ، ويشكل منطلقاً لبذل مزيد من الجهود في الفترات اللاحقة لإستئصال آفة الفقر والجوع بالكامل من العالم . إن الفقر الذي يمس ملايين الأفراد في عصر يشهد العالم فيه تقدماً متسارعاً في المعرفة والتكنولوجيا والاتصالات وغيرها لتصبح العولمة سمة العصر ، ولكن دون تمكين الفقراء من فك عزلتهم والقضاء على معاناتهم من الجوع واستغلال طاقاتهم ليصبحوا قادرين على الإمساك بزمام أمور حياتهم وعيشهم الكريم .

السيد المدير العام

أصحاب المعالي

السيدات والسادة

في ظل هذا الواقع الذي نشهده اليوم لا تزال أمامنا فرصة لتحقيق الأهداف المنشودة وفي مقدمتها القضاء على الفقر والجوع في العالم ، ولكن ماذا نحن فاعلون لإنقاذ ملايين البشر ومنحهم حقهم الثابت في التحرر من الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2015 ؟

إنطلاقاً من هذا أود بداية أن أشير إلى أن المجتمع الدولي أكد في أكثر من مناسبة ومن خلال المؤتمرات والندوات ورغبته وأمله في الوصول إلى الغايات المرجوة مدعومه بتعهدات والتزامات وبرامج عمل وخطط من وحي الدراسات والتوصيات التي تم إعدادها . ولذا فإن الأمر يتعلق بمدى قدرة الشركاء في التغلب على التحديات وتوفير مقومات النجاح .

وحالياً ماذا بإمكان الشركاء أن يعملوا في ضوء الواقع الراهن لدفع مسيرة القضاء على الفقر والجوع وتحقيق غيرها من الأهداف قبل فوات الأوان . إن المؤشرات المتوفرة تدل ، بين أمور أخرى ، أن هناك حاجة ماسة لمزيد من المساعدات المالية للدول الفقيرة وبناء هيكل للتجارة الدولية أكثر عدلاً لتلك الدول ، ومزيد من الإهتمام بالزراعة ، والعمل على التصدي لعواقب وأبعاد الفقر والجوع . واسمحوا لي أن أتناول كلاً من هذه الأمور بإيجاز .

بالنسبة للمساعدات المالية فقد أدرك المجتمع الدولي في مؤتمرات سابقة وأذكر من بينها تحديداً مؤتمر جوهانسبرغ أن تحقيق الأهداف المرجوة يظل مستعصياً دون أن تتوفر الموارد المالية اللازمة للإنفاق على الأنشطة والمشروعات والبرامج الأساسية والضرورية في مجالات كالصحة والتعليم وتوفير المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وإنتاج المحاصيل الزراعية الغذائية . وفي هذا السياق لا بد لي من أن أشير إلى أن المبادرة التي أطلقها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في التسعينات من القرن الماضي لتخفيف عبء الديونية عن الدول الفقيرة المثقلة بالديون أفسحت المجال أمام الدول المستفيدة من المبادرة لكي تنفق مزيداً من الموارد المالية المتاحة نتيجة تخفيض الديونية على أنشطة تقع في صلب استراتيجياتها لمكافحة الفقر . وبالرغم من أهمية تلك المبادرة إلا أن ما تتيحه من موارد يعتبر غير كافٍ لسد فجوات التمويل اللازمة للعمليات الهادفة إلى القضاء على الفقر والجوع وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية .

وفي هذا السياق وإدراكاً منه لأهمية كفاية الموارد للمساهمة في عمليات التنمية أطلق المجتمع الدولي نداءً أقرت بموجبه الأمم المتحدة منذ عقود خلت دعوة الدول المتقدمة إلى تقديم 0.70% من دخلها القومي لمساعدات إنمائية رسمية للدول النامية ولحد الآن فإن إستجابة مجموعة الدول المعنية لم تتجاوز حتى نصف النسبة المذكورة ، وهو ما يدعونا إلى حث تلك الدول لمضاعفة جهودها في وقت تمليه الظروف والوقائع الراهنة أنه سيكون من الصعب إنجاز الأهداف والغايات المرسومة في غياب كفاية الموارد المالية اللازمة .

إن تناولي لهذا الموضوع ينطلق من إهتمام بلادي في التعاون من أجل التنمية والذي عبرت عنه بإنشاء مؤسسة متخصصة ومستقلة للتنمية منذ ما يزيد عن خمسة وأربعين عاماً ، ألا وهي "الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية" الذي إمتد نشاطه ليشمل حتى الآن 101 دولة من الدول النامية في أرجاء مختلفة من العالم ، ومعظمها من الدول ذات الدخل المنخفض ، ومن بينها 40 دولة في القارة الأفريقية . وقد أسفرت جهود الصندوق الكويتي عن تمويل ما يزيد عن 720 مشروعاً في تلك الدول بقيمة حوالي 13.6 مليار دولار أمريكي ، شملت قطاعات مختلفة كالزراعة والطاقة والمياه والصرف الصحي والنقل

والإتصالات ، فضلاً عن الصحة والتعليم ودعم عمليات الصناديق الإجتماعية وبنوك التنمية نظراً لدورها في دعم المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم ومتناهية الصغر وما يتبع ذلك من توفير فرص عمل جديدة والمساهمة في الحد من الفقر والجوع .

ولم يقتصر نشاط الصندوق الكويتي على تمويل المشروعات ، بل وأنه شمل المعونات الفنية وتقديم المنح لتمويل خدمات إستشارية وأنشطة لدعم القدرات الفنية والإدارية في العديد من الدول النامية . وعلى صعيد آخر لم يتردد الصندوق الكويتي في تأييده ودعمه للمبادرات الهادفة إلى تخفيف وطأة المديونية كمبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعلقة بإلغاء الديون المستحقة لمؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي والصندوق الأفريقي للتنمية على الدول الفقيرة المثقلة بالديون .

وأخذاً في الإعتبار مجمل نشاط الصندوق الكويتي في الدول النامية والمنح والموارد المقدمة من الحكومة إلى تلك الدول فإن نسبة مساعدات التنمية الرسمية المقدمة من دولة الكويت إلى الدول النامية من عام 1970 حتى عام 2006 بلغت في المتوسط ما يزيد عن 2٪ سنوياً من دخلها

القومي ، وهي نسبة تمثل حوالي ثلاثة أضعاف النسبة التي حددتها الأمم المتحدة والتي سلفت الإشارة إليها . فبالرغم من أن الكويت دولة نامية وكان إقتصادها ولا يزال يعتمد بشكل رئيسي على مصدر طبيعي ناضب ، أي النفط ، إلا أنها لم تدخر جهداً لتكون شريكاً مسانداً لقضايا التنمية ، وذلك إدراكاً منها لأهمية التعاون الإنمائي لتمكين الدول النامية من تحقيق طموحاتها في النمو والتقدم والعيش الكريم .

وأنتقل الآن إلى التجارة الدولية والحديث عنها في عصر العولمة والتنافس الشديد بين الدول لولوج الأسواق العالمية لتصريف صادراتها لا بد من أن يتطرق إلى المعادلات القائمة في المبادلات التجارية بين الدول المتقدمة والدول النامية أخذاً في الإعتبار التباين الكبير في قدراتهما الإقتصادية وإمكاناتهم الفنية والتكنولوجية والإدارية ، فضلاً عن القوانين والإجراءات التي تحكم انسياب السلع والخدمات بين الطرفين .

وقد أدرك المجتمع الدولي أهمية الصلة الوثيقة بين التجارة والتنمية حينما بادر وزراء التجارة في مؤتمرهم المنعقد في الدوحة في نوفمبر 2001 إلى إقرار جدول أعمال للتنمية مما دفع بقضايا التنمية ومصالح الدول النامية لأن تصبح في صلب اهتمامات منظمة التجارة العالمية . كما أن الإعلان الوزاري الصادر عن مؤتمر هونغ كونغ في ديسمبر 2005 أكد مجدداً على جانب التنمية في برنامج عمل الدوحة وبنفس الوقت أطلق مبادرة تتعلق بتقديم العون لمساعدة الدول النامية في بناء قدراتها للتوسع في نشاطها التجاري .

إن مثل هذا الإهتمام في تنمية القدرات التجارية للدول النامية من خلال العون والمساعدات الفنية إنما ينطلق من الوقائع التي تشير إلى أن الدول النامية التي تمكنت من تعزيز قدراتها على ولوج الأسواق العالمية بنجاح هي تلك التي استطاعت أن تحقق تقدماً ملموساً في تخفيف وطأة الفقر وتحسين مستويات المعيشة لمواطنيها ، بينما هناك دول نامية أخرى عجزت أنشطتها التجارية أن تسهم في النمو الإقتصادي وتخفيض الفقر .

ولذا يعتبر تطوير القدرات التجارية للدول النامية أحد العناصر الأخرى التي يتعين توفرها لتمكين التجارة من أن تلعب دورها الفاعل في التنمية والحد من الفقر ، ومن بينها إزالة الحواجز والمعوقات التي تعترض سبيل الصادرات المتجهة إلى الدول المتقدمة وإعطاء الفرصة للدول النامية كي تجني نصيبها من ثمار العولمة ، وأن لا تتحول الإصلاحات الإقتصادية التي تقوم بها تلك الدول وخاصة تحرير التجارة إلى جهود لا يقابلها ما تستحقه من مردود إقتصادي .

وفضلاً عن ذلك فإن الإرتقاء بقدرات الدول النامية على المنافسة في الأسواق العالمية يتطلب أن تتوفر لها البنية الأساسية اللازمة لتصريف السلع والمنتجات إلى الأسواق ، كما تتطلب كفاءة في إدارة الأعمال لإستغلال الفرص المتاحة بجدارة وفعالية .

أصحاب المعالي

السيدات والسادة

كما لا يخفى على أحد فإن الزراعة تلعب دوراً هاماً في إقتصاديات الدول النامية بشكل عام ، إذ أنها في الكثير من تلك الدول تشكل مصدراً رئيسياً للإيرادات من العملات

الأجنبية ، فضلاً عن أن هناك ما لا يقل عن 75٪ من الجياع في العالم يعيشون في الأرياف ويعتمدون على الزراعة كمصدر لرزقهم . ولذا فإن زيادة المنتجات الزراعية تعتبر من الأساسيات الضرورية لمكافحة الفقر ، سواء كانت تلك المنتجات لتوفير الأغذية على الصعيد المحلي أو للتصدير إلى الأسواق العالمية . فالإهتمام بالزراعة ليس حديث العهد فقد عبر عنه المجتمع الدولي منذ أكثر من ستة عقود بإنشائه منظمة الأغذية والزراعة التي نجتمع في رحابها اليوم والتي لا يفوتني أن أعبر لها عن تقديرنا لجهودها في تحقيق الأمن الغذائي للجميع . كما أكد المجتمع الدولي ذلك الإهتمام من خلال إنشائه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي كان لدول الأوبك ومن بينها الكويت دوراً تاريخياً في تأسيسه .

وطالما أن الزراعة على الصعيد العالمي تشكل المصدر الذي يوفر الأمن الغذائي للجميع فإن إنتقال السلع الزراعية وتبادلها عبر الحدود الجغرافية بين الدول لا بد أن يأخذ في الإعتبار وبمزيد من الإهتمام السياسات التي تحكم إنتاجها وتسويقها والآثار المترتبة عليها وخصوصاً على قضية الفقر والجوع التي التزم المجتمع الدولي بالقضاء عليها . فالقضايا المتعلقة بالتجارة في المنتجات الزراعية شملها جدول أعمال جولة مفاوضات الدوحة ولا زالت تنتظر حلاً للمسائل العالقة ، ومن بينها الدعم الزراعي الكبير الذي تقدمه دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية لمزارعيها . ونأمل أن تستكمل تلك المفاوضات على أسس من العدالة والمساواة بين الأطراف المعنية في إطار يأخذ في الإعتبار أن تحرير تجارة المحاصيل الزراعية وبصورة خاصة الغذائية ستسهم أيضاً في تحرير مئات الملايين من البشر من الفقر والجوع .

وإذ ندرك ما للزراعة من دور هام في توفير الغذاء لآبد لنا من أن نعي إن إستدامة كفاءة هذا النشاط في ظل زيادة السكان ومحدودية الأراضي الزراعية والمياه ومتطلبات المحافظة على البيئة تكتنفها تحديات لآبد من التصدي لها من خلال القوانين والسياسات التي تحد من التصحر وإنجراف التربة وترشيد إستخدامات مياه الري بكافة الوسائل الممكنة والمتاحة وتزويد المزارعين بالمعرفة والتكنولوجيا الملائمة لأوضاعهم وبيئتهم .

أصحاب المعالي

السيدات والسادة

إن ما نشهده في هذه الأيام من مصائب الفقر والجوع والمرض في أرجاء مختلفة من العالم يقابله أيضاً مشاهد الإزدهار والتقدم والرخاء في أرجاء أخرى . إن هذه المشاهد تعكس صورة متباينة لما أصبح يعرف "بالقرية العالمية" التي أرست العولمة بنيانها . فالمشهد الأول لا يبعث على الطمأنينة ولا ينسجم مع مفهوم إنسانية البشر ولا حتى مع مستقبل لعالم يسوده السلام والأمن والرفاه .

إن قضية القضاء على الفقر والجوع لا تقتصر على الجوانب الإنسانية فقط ، بل أنها تتعدى ذلك نظراً لأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والبيئية أيضاً . فالفقراء والجائعون والمرضى قوى بشرية مهمشة وقدراتها معطلة ، ومحرومة من أبسط حقوقها الإنسانية . فتثبيت الديمقراطية والحرية والعدالة وممارستها تقتضي أن تتوفر للفقراء والجائعين الظروف والإمكانات التي تبعدهم عن خيبة الأمل وإنسداد الأفق وإنجرافهم نحو الفوضى والعنف والإضطرابات التي تهدد الاستقرار السياسي والإجتماعي وتعرقل مسيرة التنمية وتدخل المزيد من الأفراد في دائرة الفقر .

ومن جانب آخر فإن عدم الإستقرار السياسي والصراعات الداخلية والحروب التي تشهدها مناطق وبلدان مختلفة تخلف وراءها خسائر فادحة في الأرواح ودماراً في الإقتصاد وتعطيلاً لمسيرة التنمية . فالقضاء على الفقر والجوع يتطلب بذل الجهود لتحقيق السلام ، كما أن إرساء السلام يتطلب تحقيق التنمية ، وكلاهما متلازمان .

ففي منطقتنا العربية هناك بلدان تعاني شعوبها من عدم الإستقرار وتردي الأمن وسوء المعيشة كما هو الحال في العراق ، حيث نأمل أن يسود الإستقرار والأمن في ربوعه ويحل السلام فيه وتنطلق مسيرة التنمية في جو من الأمان والثقة لينعم شعبه بالتقدم والإزدهار . أما في فلسطين فكلنا يعلم بالمعاناة اليومية للشعب الفلسطيني جراء ممارسات الإحتلال الإسرائيلي وما يفرضه من حصار وقيود على تحركاته وحرمانه من حقوقه على أرضه . ولذا نتطلع إلى إنهاء هذا الإحتلال بعد طول أمده ، ويحصل الشعب الفلسطيني

على حقوقه في أرضه ويقيم دولته المستقلة . وهناك بلدان عربية أخرى تواجه أزمات سياسية تنتظر حلاً لها لتتمكن بدورها من السير قدماً على طريق التنمية .

وفي الختام أود أن أؤكد مجدداً أن الفرصة لا زالت مؤاتية لتحقيق ما نصبو إليه من أهداف وفي مقدمتها تحرير مئات الملايين من البشر من قيود الفقر والجوع والمرض وسوء التغذية وتمكينهم من أن يصبحوا قوى فاعلة تنعم بالعيش الكريم في إطار الأسرة الدولية ومصالحها المشتركة . وهذا يتطلب في المقام الأول تجديد العزم من قبل كافة الشركاء بما في ذلك مؤسسات الأمم المتحدة ومؤسسات التنمية الدولية والإقليمية والوطنية والدول المانحة والدول النامية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية للقيام كل من موقعه وبما يمتلك من قدرات وكفاءات بمضاعفة جهوده حتى تتكامل مساعيها بالنجاح حينما يحل الموعد الذي نترقبه وقبل فوات الأوان ، وقبل أن يصبح تحقيق الأهداف والغايات المنشودة أكثر تعقيداً وتكلفة في المستقبل . ويحدوني الأمل بأن جهودنا المشتركة لن تسمح بتفويت الفرص المتاحة لتحقيق الأهداف المنشودة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته